الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

25 **شوال** 1439 –9 **يوليو** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	7

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

القبض على متحرش بـ"أكاديمية" أثناء قيادتها السيارة.. والأخيرة تتنازل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4591174

كشفت أكاديمية سعودية عن تعرضها للتحرش والإيذاء من شاب، وذلك أثناء قيادتها السيارة في محافظة جدة.
وأوضحت الدكتورة سمر خان، عبر أحد مواقع التواصل الاجتماعي، أنها أبلغت الأجهزة الأمنية بالواقعة عبر تطبيق «كلنا أمن»، بعد توثيقها.
ولفتت الأكاديمية إلى أن الشاب (في العقد الثاني من العمر) لاحقها من خلال تنقله يميناً ويساراً في 3 مسارات أمام سيارتها، وعندما لاحظ قيامها بتصوير تصرفه أسرع بالفرار بسيارته.
وبينت أنه بعد نصف ساعة من تقديم البلاغ تم التواصل معها وإبلاغها بالقبض على الشاب، الذي اعترف بفعله وقدم الاعتذار.
وأضافت: «بعد اعتذار الشاب تنازلت عن البلاغ، تقديراً لوالديه وشقيقه الأكبر، الذي ذرف الدموع أمامها وهو يتوسل إليها للعفو عن شقيقه»، لافتةً إلى أنها أعطته درساً في الأدب والاحترام، وطلبت منه ضرورة التحلي بالأدب واحترام النساء أينما كنّ.
وأشارت الأكاديمية إلى أنه تم الإفراج عن الشاب وقفل الملف نهائياً في مركز الشرطة، قبل أن تتم إحالته إلى النيابة العامة.
يذكر أنه، منذ بدء تنفيذ القرار بالسماح للمرأة بقيادة السيارة لم ترصد مخالفات تتعلق بسريان تطبيقه، عدا تعرض سيارة فتاة في مكة المكرمة لاعتداء بالحرق، جرى بعده القبض على المتسببين وتعويض الفتاة عن الأضرار التي لحقت بمركبتها.

أكدت أنها ستحقق 4 أهداف

«العدل": انطلاق المحاكم العمالية.. العام المقبل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م
http://www.alriyadh.com/1691613

الرياض - واس

كشفت وزارة العدل أن المحاكم العمالية المنتظر انطلاقها بمرجعيتها للقضاء العام، تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار في المملكة، إضافة إلى تحقيق التميز في القضاء العمالي وتقليص أمد التقاضي، إلى جانب الاستفادة من القاعدة الرقمية الثرية للمحاكم وتعاملاتها.

وأشارت الوزارة إلى أن التحول الرقمي الذي تشهده المحاكم اليوم، سيكون أساساً استرشاديًا لانطلاق أعمال المحاكم العمالية مطلع العام المقبل، إذ ستشهد المرحلة الأولى افتتاح 7 محاكم عمالية "الرياض، مكة المكرمة، جدة، أبها، الدمام، بريدة، والمدينة المنورة"، إضافة إلى 27 دائرة عمالية في مدن ومحافظات المملكة و 9 دوائر عمالية ثلاثية في 6 محاكم استئناف بمختلف مناطق المملكة.

وحدد المجلس الأعلى للقضاء هذه الدوائر وفق الإحصاءات المستقاة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للنزاعات العمالية المنظورة خلال الأعوام القريبة الماضية.

ووقع اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي وفقاً لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، من خلال استقطاب الحاصلين على مؤهلات أكاديمية عليا في الأنظمة، أو سبق لهم إعداد رسائل علمية أو بحوث أكاديمية أو محكّمة ذات صلة بالقضاء العمالي وغيره من الأنظمة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، أو ممن سبق إلحاقهم في برامج تدريبية متخصصة في القضاء العمالي، كما جرت مراعاة الخبرة القضائية، والأقدمية، مع مراعاة المجلس لاستقرار وانتظام سير عمل عموم المحاكم.

وبانطلاق المحاكم العمالية يكتمل عقد منظومة القضاء المتخصص التي أرساها نظام القضاء الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/78 وتاريخ 19 رمضان 1428 هـ من تكوين المحاكم في المملكة، وإنشاء محاكم متخصصة.

وتختص المحاكم العمالية حسب المادة الـ 34 من نظام المرافعات الشرعية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بنظام العمل، كالمنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، والمنازعات المتعلقة بإيقاع صاحب العمل الجزاءات التأديبية على العامل أو المتعلقة بطلب الإعفاء منها، والدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل، وكذلك المنازعات الناشئة عن تطبيق نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

كما قرر المجلس الأعلى للقضاء اعتماد برنامج تدريبي متخصص في القضاء العمالي، وإلحاق جميع القضاة المخصصين في القضاء العمالي به، حيث يهدف إلى استمرار التأهيل والتدريب ورفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المخصصين للقضاء العمالي في مجال التخصص من الناحية الشرعية والنظامية والمهارية والإدارية، مع تعزيز الجانب التطبيقي.

مسودة نظام التخصيص لرفع كفاءة الاقتصاد الوطني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2017م
https://www.al-madina.com/article/580977

واس - الرياض

A A

طالب المركز الوطني للتخصيص، أمس، استطلاع ومرئيات العموم حول مشروع نظام التخصيص الذي نشر مسودته أمس من خلال موقعه الرسمي، ويهدف النظام إلى تنظيم جميع العمليات والإجراءات المتعلقة ببرنامج التخصيص، والإشراف عليها والمساعدة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، إضافة إلى رفع مستوى الشفافية والعدالة، ورفع مستوى شمولية وجودة الخدمات، وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار.

كما يتطلع المركز لاستقبال مرئيات وملاحظات ومقترحات الجمهور العام حول مشروع نظام التخصيص والمشاريع التي سيتم نشرها على البوابة الإلكترونية للمركز.

النيابة العامة ووعي المجتمع!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م
http://www.alriyadh.com/1691666

د. أحمد الجميعة

قبل عام صدر قرار خادم الحرمين الشريفين بتعديل مسمى هيئة التحقيق والادعاء العام إلى النيابة العامة، وتسمية رئيسها النائب العام، وترتبط مباشرة بالملك، وتتمتع بالاستقلال التام، وليس لأحد التدخل في عملها، ويمثّل هذا القرار مرحلة تحول مهمة في تاريخ النيابة العامة، وفصلها عن السلطة التنفيذية، وتعزيز صلاحيتها كسلطة قضائية مستقلة ومحايدة.

إن المتابع لاختصاصات النيابة العامة في التحقيق في الجرائم، والتصرف في التحقيق في رفع الدعوى أو حفظها، والادعاء أمام الجهات القضائية، وطلب تمييز الأحكام، إلى جانب الإشراف على تنفيذ الأحكام الجزائية، والرقابة والتفتيش على السجون ودور التوقيف والاستماع إلى شكاوى المسجونين والموقوفين والتحقق من مشروعية سجنهم أو توقيفهم، يدرك حجم المسؤولية الكبيرة التي تضطلع بها النيابة العامة، ورؤيتها في تعزيز العدالة وحماية المجتمع، وتقديم رسالتها في حماية الحقوق والحريات، من خلال نصرة المظلوم والأخذ بيد الظالم بالتعاون مع الجهات العدلية والأمنية ذات العلاقة.

وهذه المنطلقات من عمل النيابة في هذه المرحلة تتطلب جهداً إعلامياً يعكس تلك المهام، وما ينتظره الجمهور من تحقيق التواصل والاتصال معهم، وفق معادلة إعلامية مهمة تراعي تشكيل الوعي المجتمعي من معارف وتوجهات وحقائق حول القضايا المثارة، وفي الوقت نفسه تحافظ على مكانة النيابة العامة وسمتها وسرية أعمالها، وأن لا يكون المحتوى الإعلامي للنيابة مصدراً للإعلام المضاد للنيل من المملكة، وأنظمتها، واستقلاليتها.

الوعي في أبسط مفاهيمه يبدأ بالمعرفة وينتهي بالمشاركة، والجهود الإعلامية المبذولة حالياً من النيابة العامة، ممثلة في بياناتها الصحفية، وموقعها الإلكتروني، وحساباتها في شبكات التواصل الاجتماعي لنشر الوعي الحقوقي والحد من الجريمة، لا تزال متوقفة عند المعرفة بالأنظمة (التوعية(، ولم تصل بعد إلى مستوى المشاركة مع الجمهور (الوعي) الذي هو أساس العملية الاتصالية اليوم.

من يتابع تغريدات وأخبار النيابة العامة يصنّفها على أساس التوعية بالعقوبات بأسلوب التهديد والزجر أحياناً، أو تحريك الدعاوى للأحداث والمواقف التي يثيرها الجمهور في شبكات التواصل الاجتماعي غالباً، على أنها ردة فعل من الجهاز الذي ينوب عن المجتمع في التصدي إلى أي مظاهر مخالفة، وليس فعلاً مبادراً يسبق الجميع، وكل ذلك في لغة الإعلام اليوم تعد ممارسة تقليدية، ولا تكفي أمام جمهور نشط يستمد مكانته من تفاعله، وتعدد مصادره، وقدرته على صناعة الرأي العام والتأثير فيه.

المطلوب أن تتحول الرسالة الإعلامية للنيابة العامة من التوعية التي لم يعد يجهلها الجمهور إلى الوعي الذي يعزز المشاركة، وبعبارة أدق أن تتحول من أسلوب التعريف بالصواب والخطأ إلى صناعة مادة إعلامية لتعريف الجمهور بنهاية الصواب والخطأ، من خلال تقديم محتوى يعكس رؤية ورسالة وقيم النيابة للمجتمع، والانفتاح أكثر على الجمهور، حيث تمتلك النيابة مادة إعلامية خام من المعلومات والحقائق والأرقام والقضايا، فضلاً عن التوجهات والقرارات والتنظيمات التي لم ترَ النور بعد، وهي كافية أن تتحول إلى مئات القصص الإخبارية والمواقف الاتصالية لتحفيز الجمهور على المشاركة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مقاومة التغير الاجتماعي ومصادرة حقوق الآخرين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م
http://www.aleqt.com/2018/07/08/article_1416316.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

في البداية، يُقصَد بالتغير الاجتماعي ذلك التحول أو التغير من حال إلى حال، في البناء الاجتماعي وأنماط حياة المجتمع، وهو يختلف بعض الشيء عن التغيير الاجتماعي الذي يحدث بفعل فاعل؛ لتغيير سلوك أو قيم اجتماعية بناء على خطة وأهداف واضحة. والتغير سُنة الحياة، فلا يمكن لمجتمع أن يعيش على حال ثبات أو عزلة تامة عن العالم؛ لأن متطلبات الحياة وأساليب العيش وأدوات الإنتاج تختلف من زمان إلى زمان. في الوقت الحاضر، أصبح عمل المرأة أمرا مطلوبا لبعض الأسر، وزيادة إسهامها في قوة العمل أمر ضروري للمجتمع، فإلى متى يستمر الاعتماد على المعلمة والطبيبة والممرضة الأجنبية؟! ولا يمكن تعطيل نصف قوة العمل في المجتمع؛ لذلك جاء ضمن أهداف "رؤية المملكة 2030 " رفع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل. ومن البدهي أن حاجة المرأة إلى العمل تتطلب وسيلة نقل مناسبة بتكاليف منخفضة، خاصة أن ربع راتب المرأة يُنفَق على النقل إلى مقر العمل، ولهذا السبب وغيره صدر الأمر الملكي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة. استهجن المجتمع السعودي تعرُّض المواطنة سلمى البركاتي في محافظة الجموم في مكة المكرمة للتعنيف غير المبرر، ثم إحراق سيارتها من قبل عدد من الأشخاص. ويرى أصحاب الاختصاص أن هذه الجريمة تدخل ضمن جرائم الإرهاب حسب نظام مكافحة الإرهاب، الذي "يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة ولا تقل عن ثماني سنوات، لكل مَن أتلف ــ تنفيذا لجريمة إرهابية ــ أيا من المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو أي وسيلة من وسائل النقل". إن مواجهة التغير الاجتماعي بضاعة خاسرة، ومقاومته بالعنف جريمة يعاقب عليها النظام، فليس لأي إنسان الحق في مصادرة حقوق الآخرين المشروعة، التي كفلتها أنظمة الدولة، وليس لأي إنسان الحق أن يكون فوق النظام في دولة قانون تقوم على الشريعة الإسلامية كالسعودية، ولكن من المعروف أن مقاومة التغير في المجتمع تحدث في معظم المجتمعات بصور متعددة، من شرق الكرة الأرضية إلى غربها، ومن شمالها إلى جنوبها. وعلى الرغم من ذلك لا ينبغي التساهل في حق هؤلاء المجرمين، الذين يحاولون فرض آرائهم على الآخرين، ليكونوا عِبرة لغيرهم. ومن الجميل أن المجتمع السعودي ــ بمؤسساته ومثقفيه ــ تفاعل مع هذا الحدث بإيجابية، وبادر أحد المواطنين النبلاء إلى التبرع بسيارة جديدة للمواطنة سلمى البركاتي، كما تعاملت الجهات الأمنية بحزم وإصرار بالقبض على الجناة، وجعلهم يمثلون أمام العدالة، ردعا لمن تسول له نفسه العبث بأمن الوطن، ومصادرة حريات المواطنين، وزعزعة استقرار الآمنين. بعد التحية والشكر لرجال الأمن البواسل، آمل عدم التساهل والضرب بيد من حديد على مَن تسول له نفسه تجاوز أنظمة البلاد والعبث بأمن مواطنيه. كذلك أقترح ضرورة تكثيف التوعية بأنظمة مكافحة الإرهاب وأنظمة مكافحة التحرش بالنساء، كما أكرر اقتراحا سبق أن طرحته في مقالات سابقة هو تشجيع الشركات على استيراد أو تصنيع كاميرات تثبت في السيارات، خاصة سيارات النساء، تقوم بتسجيل ما يحدث في الشارع من تجاوزات مرورية وأخلاقية، وهذا لن يكون مفيدا للنساء فقط، بل سيؤدي إلى ضبط المتهورين، والحد من تلاعبهم بأرواح الآخرين وأموالهم.

مركز الملك سلمان للإغاثة يواصل توزيع المساعدات في محافظة الحديدة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م
http://www.alhayat.com/article/4591270

يواصل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية توزيع السلال الغذائية في منطقة المتينة التابعة لمديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، وبلغ عدد المستفيدين منها أمس (الأحد) ثلاثة آلاف و900 نازح.

كما، واصل المركز توزيع المساعدات الغذائية في المناطق المحررة بمحافظة الحديدة، تزامناً مع التحركات الميدانية. وقام المركز بتوزيع الف و500 صندوق من التمور في المناطق التي تم تطهيرها من الميليشيات الحوثية، شملت مناطق الغويرق والصقف والبقع والمتينة والسقف، التابعة لمديرية التحيتا، وبلغ عدد المستفيدين – بحسب وكالة الأنباء السعودية – تسعة آلاف فرد من سكان هذه المناطق. وفي مأرب، قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بتوزيع مساعدات إيوائية للنازحين من البيضاء، استفاد منها ألفان و520 نازحاً. ويأتي التوزيع في إطار المشاريع الإنسانية المقدمة من المملكة العربية السعودية، ممثلة بـ«المركز» للشعب اليمني، والتي بلغت حتى الآن 269 مشروعاً.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م /http://www.aleqt.com
	المصدر: جريدة المدينة الاثنين 25 شوال 1439هـ - 9 يوليو 2018م https://www.al-madina.com/article/580879